مراقب النزاع في السودان

خمس أشياء مهمة في هذه اللحظة

9 مايو 2003

نشرة "مراقب النزاع في السودان" هي استجابة سريعة للحرب الآخذة في الاتساع في السودان مكتوبة من منظور بناء السلام وحقوق الإنسان والعدالة. وسنحاول، مرة كل أسبوعين، التقاط أهم خمس قصص في السودان. يرجى مشاركة النشرة على نطاق واسع

تصدر عن شبكة عاين ومركز حقوق الإنسان والمرصد السوداني للشفافية والسياسات

أبرز أخبار هذا الأسبوع هي:

- **"العادي" الجديد في الخرطوم**. يعيش السكان في خضم حرب المدينة وانعدام القانون. فيعتمدون، مع انعدام الخدمات، على بعضهم البعض للحصول على العون.
- **الحروب الدعائية**. تزحم الحملات الإعلامية العدوانية والمثيرة للانقسام موجات الأثير.
- **العنف المتصاعد في غرب دارفور**. تطلق دورةٌ جديدة من العنف المِميت تحذيراً قوياً بشأن كيفية انتشار النزاع على أسس إثنية.**لتجنيد عل أساس إثني في دارفور**. انخرط كلا الجانبين، حتى قبل الحرب، في التجنيد بين المجتمعات العربية في دارفور.
- **ردود الفعل الدولية: عقوبات ومفاوضات**. بينما يدفع الوسطاء الدوليون الطرفين إلى التفاوض، يدعو الخبراء إلى فرض عقوبات على الطرفين المتحاربين وعلى ما يملكان من أصول.

مركبة عسكرة محترقة في الخرطوم (شبكة عاين)

"العادي" الجديد في الخرطوم

بالنسبة لسكان الخرطوم وضواحيها، فإن "الوضع العادي الجديد" هو دوي الانفجارات وإطلاق النار وانعدام القانون والنهب واحتلال المدارس والمنازل والمستشفيات. لقد دُمِّر نظام الرعاية الصحية ؛ كما أصبح المبادرون للتصدي للأزمات في الخرطوم في أمس الحاجة إلى الإمدادات، وتضطر النساء الحوامل إلى الولادة

في المنزل في ظروف خطرة.

استمر القتال على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية، رغم وقف إطلاق النار المتكرر، وكانت له آثار مدمرة على المدينة والحياة المدنية. وقد كثّفت القوات المسلحة السودانية ضرباتها الجوية في نهاية أبريل، مع التركيز على القصر الرئاسي وقيادة الجيش، وبل وكذلك المستشفيات والمباني المدنية التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع. وواصلت قوات الدعم السريع مداهمة المنازل واحتلال الأحياء والمدارس وإقامة نقاط التفتيش وحواجز الطرق في المدينة. وحشدت القوات المسلحة السودانية شرطة الاحتياط المركزي والميليشيات الإسلامية في الخرطوم، لكن هذا لم يغير كثيراً في مناطق السيطرة.

تمثل المراقبة والتحقيق المستقلان أمرين حاسمين لتقييم مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويستخدم كلا الجانبين المتفجرات في المناطق المأهولة بالسكان بما يتعارض مع قوانين الحرب، إلى جانب سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى مثل النهب على نطاق واسع، واحتلال منازل الناس، وتدمير الممتلكات، والاعتداءات، والاغتصاب والقتل.

أُعلن رسمياً عن انضمام شرطة الاحتياط المركزية، وهي قوات مساعدة فرضت عليها الولايات المتحدة عقوبات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في عام 2022، إلى القتال جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة السودانية في 4 مايو، رغم رصد دعمها للجيش منذ بدء القتال.

يواصل سكان الخرطوم وأماكن أخرى مغادرة منازلهم. وقد قدّرت الأمم المتحدة أن أكثر من 120.000 فروا من البلاد بحلول 6 مايو – وتحمّلوا فترات انتظار طويلة عند المعابر الحدودية أو في بورتسودان، التي أصبحت الآن مركزاً لعمليات الإجلاء – وغادر حوالي 334000 شخص منازلهم إلى مواقع أكثر أماناً، مما فرض ضغوطاً على المجتمعات المضيفة لتوفير المأوى والإمدادات الأساسية. وقالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنها تستعد لتدفق محتمل يصل إلى 800 ألف شخص إلى الدول المجاورة.

ومع ذلك، بقيت الغالبية العظمى في المدينة. وجهود المساعدة المحلية مستمرة. إذ تتعاون نقابة أطباء السودان وشبكات المهنيين الطبيين للحفاظ على أكبر قدر ممكن من الخدمات الطبية المتاحة. وتحاول هيئات وعمال المياه والكهرباء استعادة تدفق الخدمات. وتقوم لجان المقاومة بدعم عمل هذه الشبكات وتطرح خططها في المساعدة المتبادلة. ومع ذلك، فإن هذا العمل خطير للغاية حيث لا تقوم القوات المسلحة السودانية ولا قوات الدعم السريع بتسهيل المرور، كما لا تزال خطوط الإمداد الحيوية مقطوعة. وبالإضافة إلى العنف العام، لدينا أدلة على استهداف المبادرين في الخطوط الأمامية على وجه التحديد. كما تعرض العاملون في المجال الطبي للخطف والقتل، وفي إحدى الحالات اعتقلت القوات المسلحة السودانية سائقي سيارات إسعاف بزعم أنهم يعملون لصالح قوات الدعم السريع.

أصبحت وكالات العون التقليدية والأمم المتحدة غير قادرة على إجراء تقييم الاحتياجات، أو الوصول إلى المناطق التي تحتاج إلى المساعدة بسبب تردي الوضع الأمني. وهذا الوضع لا يترك للمواطنين سوى مساندة بعضهم البعض. ويقدم المغتربون الدعم، لكن يواجه المبادرون المحليون مخاطر هائلة وعجزاً عن الوصول إلى المواد، كما لا يمكنهم العمل على النطاق المطلوب. ومع مرور الأسابيع، سيكون من الضروري أن تجد الوكالات الإنسانية سبلاً لتعزيز هذه الجهود المجتمعية والعمل معها. ولا تزال العمليات في الخرطوم متوقفة حتى الآن رغم استمرار بعض الجهود في أماكن أخرى من البلاد.

2. الحروب الدعائية

يواجه السودانيون، بالإضافة إلى الرصاص والقذائف، وابلاً من الدعاية. إذ يُغرق الطرفان المتحاربان، وكذلك الإسلاميون الذين يصطفون مع الرئيس السابق عمر البشير، وسائل التواصل الاجتماعي برسائل تهدف إلى استقطاب السودانيين وجذبهم إلى أحد جانبي النزاع. وبشكل مضطرد، يجعل مزيج المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة والمعلومات الدعائية من الصعب على العديد من المواطنين فهم الوضع.

تنشط كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على وسائل التواصل الاجتماعي، ويتابعهما جمهور يبلغ عدده 1.4 مليون متابع للجيش و988000 للدعم السريع. ومن غير الواضح حجم جمهور حسابات الإسلاميين التي تقف في صف القوات المسلحة السودانية وحزب المؤتمر الوطني، لكنهم نشيطون للغاية.

بينما يواصل الجيش تصوير نفسه على الإنترنت باعتباره ضامناً للاستقرار، تصوّر قوات الدعم السريع نفسها على أنها المدافع عن الديمقراطية والحكم المدني، وتدّعي أنها تقاتل ضد زمرة إسلامية اختطفت قيادة القوات المسلحة. وتدعي قوات الدعم السريع أنها الطرف الأكثر جدارة بالثقة من خلال تصوير مقاطع لقواتها في المواقع التي تزعم السيطرة عليها — بل تنقل، في بعض الأحيان، بثاً حيّاً للمعارك. ووفّرت قوات الدعم السريع اثنين من المستشارين المدنيين لإجراء المقابلات المباشرة أثناء تغطية القنوات الفضائية العربية للأحداث. وقد رددوا نفس النقاط في أحاديثهما في هذه المقابلات، وادعيا باستمرار أن قواتهم تعتني بأمر الناس.

زاد الإسلاميون المتحالفون مع الرئيس السابق، وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وبعض الأئمة والمنظمات الجهادية من الدعاية. وهم يتبنون خطاً منسقاً على وسائل التواصل الاجتماعي للحض على الكراهية وزرع الانقسامات. وهم يزعمون، في خطب دعائية متداولة على فيسبوك ومنصات أخرى، أن قوى الحرية والتغيير طلبت من قوات الدعم السريع مهاجمة الجيش، ويقولون إن قوات الدعم السريع هي التي بدأت الحرب حتى يتمكن المدنيون من الاستيلاء على السلطة. كما يطالبون الجيش بالسماح للجماعات الجهادية بالانضمام إلى القتال ويعارضون بشدّة المحادثات بين الجيش وقوات الدعم السريع، بحجة أن هناك حاجة لمزيد من الدم لإصلاح هذه الدولة. وما فتئ بعضهم يزعم أن البرهان ساعد قوات الدعم السريع في اكتساب القوة ويوجّه له اللوم على إضعاف الجيش. ويبدو أن هذا الخطاب المعادي للبرهان يعكس خلافاً داخل قيادة القوات المسلحة السودانية.

أيّد حزب المؤتمر الوطني، الذي حُظِر رسمياً في نوفمبر 2019، وأعيد بشكل غير رسمي بعد انقلاب أكتوبر 2021، هذه الرسائل فعلياً من خلال دعوة أتباعه إلى متابعة قائمة من "المصادر الموثوقة"، التي تردد نفس الكلام. ويشير هذا إلى دورهم وراء حملة منسقة من التهديدات وخطاب الكراهية، التي يبدو أن الكثير منها ينطلق من تركيا.

وجّهت بعض الشخصيات الإسلامية تهديدات بالقتل. قال أحد رجال الدين وهو عبد الحي يوسف، في القناة التاسعة (باللغة العربية) في تركيا، إن القتال ضد قوات الدعم السريع هو جهاد، ويجب قتل قادتها وسياسييها. ويُزعم أن يوسف أصدر فتوى في ذروة الاحتجاجات الجماهيرية في 2018–2019 تسمح لنظام البشير بقتل ما يصل إلى ثلث الأمة للحفاظ على الثلثين الآخرين تحت حكم النظام. ووجّه آخرون، بمن فيهم قائد جهاز الأمن صلاح قوش في تسجيل صوتي، تهديدات على وسائل التواصل

الاجتماعي ضد أفراد من القادة المدنيين.

في غضون ذلك، انتقد أنصار الطرفين المتحاربين والشخصيات الإسلامية حملة "لا للحرب"، وهاجموا من يحاولون الحفاظ على موقف محايد بوصفهم إما مخدوعين من قبل السياسيين أو خونة. وتزيد هذه الرسائل من المخاطر التي يواجهها الناس العاديين، حيث تقول لهم أنهم سيكونون أكثر تعرضاً للخطر إن لم ينحازوا إلى أحد الجانبين.

3. العنف المتصاعد في غرب دارفور: إنذار للسودان

في دارفور اندلع قتال عنيف وطرحت مبادرات سلام بوساطة محلية. وقد نظم القادة المحليون، في ولايات دارفور الخمس "لجان المساعي الحميدة" من أجل التوسُّط بين قادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بدرجات مختلفة من النجاح. وقد توسطت هذه اللجان في التوصل إلى هُدَن بمشاركة القوات التي وافقت على البقاء في ثكناتها وترك حماية المدنيين والأصول العامة مثل المستشفيات ومباني المنظمات غير الحكومية والممتلكات التجارية لقوات الشرطة. وكُلِّفت لجان مدنية بمراقبة هذه الاتفاقيات.

لا تزال الهدنة في الضعين والفاشر صامدة، بينما تُعتبر الهدنة التي وُقِّع عليها حوالي 12 من زعماء القبائل في الجنينة في الأول من مايو هشة لكنها أيضاً صامدة. وقد خُرِق اتفاق مماثل في نيالا. ويمكن أن تكون هذه المبادرات المحلية لحفظ السلام نموذجاً تحتذيه مناطق أخرى في جميع أنحاء السودان. ومع ذلك، فإن هذا النموذج لن يكون فعّالاً في العاصمة، نظراً إلى أهميتها الاستراتيجية والرمزية لكلا الحزبين، وكذلك لتعقيد المشهد الوطني سياسياً.

في غضون ذلك، يبعث النزاع في الجنينة بغرب دارفور، والمناطق المحيطة بها، إنذاراً قوياً بشأن احتمال تصاعد القتال الإثني، خاصة عندما يحمل المدنيون السلاح. ولا يزال الوضع في المدينة متوتراً وغير مؤكد، رغم الهدوء النسبي منذ مطلع شهر مايو، بعد القتال الواسع الذي أدى إلى دمار شبه كامل، مما تسبب في فرار عشرات الآلاف من السكان. أما الباقون فيعيشون في بلدة بائسة، متاجرها منهوبة ومبانيها فارغة ومكاتبها ومستشفياتها محروقة، يجوبها المسلحون ولا من قوات أمنية لحماية المدنيين. أخبرنا البعض أنهم كانوا مختبئين ويخشون الخروج بسبب انتشار المليشيات المسلحة في الشوارع وعرقلة الحركة.اندلع القتال في 24 أبريل بعد

سوق في نيالا، ولاية جنوب دارفور (شبكة عاين)

تصاعد صراع كان محتدماً بالفعل بين المجتمعات العربية والمساليت. قال السكان إن الجماعات العربية المتحالفة مع قوات الدعم السريع هاجمت مخيمات النازحين التي يسكنها في الغالب غير العرب، فأُحرقت المساكن ثم استهدفت مناطق أخرى. وطبقاً لتقرير عاين، فقد دعت الشرطة، التي تفتقر إلى الموارد البشرية وتعاني نقص المعدات، المدنيين إلى تسليح أنفسهم. ووردت أنباء عن تسليم عدد من الأسلحة أو نهبها من مخزونات الشرطة، وقتل أحد قائدة الشرطة على أيدي مسلحين مجهولين في أعقاب ذلك. قال السكان إن تسليح المدنيين من كلا الطرفين المتحاربين قد يمثّل سابقة خطيرة وتوسيعاً قاتلاً للنزاع.

مع قتال الميليشيات العربية وجماعات المساليت، ورد أن قوات الأمن الحكومية وقوات الدعم السريع تراجعت مما ترك فراغاً أمنياً. وقد دمّر العنف منازل النازحين والمباني الحكومية والأسواق وشلّ الخدمات الطبية المنقذة للحياة. ولقي ما يصل إلى 200 شخص مصرعهم، بحسب مجموعات الأطباء المحليين، وفرّ عشرات الآلاف، بعضهم إلى تشاد رغم انتشار الحواجز على الطرق. وأفاد من بقوا أنهم يخشون الخروج وسط انتشار المسلحين، ولا يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية أو غيرها من الخدمات.

عصفت دوامة العنف بالجنينة ومحيطها منذ عام 2019 عندما انسحبت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام (اليوناميد) تحت ضغط من الحكومة السودانية والسلطات الانتقالية التي تولت السلطة بعد أغسطس 2019، رغم التحذيرات العديدة الصادرة من منظمات المجتمع المدني من أن الفراغ الأمني قد يؤدي إلى ارتكاب الفظائع. وتُظهر دورة العنف هذه ما يمكن أن يحدث في أماكن أخرى في السودان مع استمرار الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وتجذُّر الفوضى في المجتمعات المنقسمة إثنياً، ومع شعور المدنيين بضرورة حمل السلاح من أجل الدفاع عن أنفسهم.

عزّز استئناف العنف في نيالا يوم السبت المخاوف من هذا النوع من توسع العنف، مما يخلخل السلام القلق الذي تم التفاوض عليه محلياً. وهناك مخاوف من أن يؤدي هذا القتال إلى تعبئة الجماعات الإثنية المحلية ضد بعضها البعض، ويقال إن الميليشيات القبلية تتجمع في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع.

4. التجنيد على أساس إثني في دارفور

يبدو أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع كانتا تجندان المقاتلين بكثافة في دارفور في الفترة التي سبقت الصراع الذي اندلع في 15 أبريل، بما في ذلك التجنيد من المجتمعات العربية التي قاتلت فيما مضى تحت قيادة الشيخ موسى هلال في دارفور.

كان موسى هلال، في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قائداً رئيسياً للميليشيات المدعومة من الحكومة وأشرف على عمليات وحشية أثناء مكافحة التمرد في دارفور. اختلف هلال مع الحكومة، في السنوات اللاحقة، وشكل حركته المسلحة الخاصة. في غضون ذلك، كان البشير قد بدأ بالفعل في دعم حميدتي، ابن عم موسى هلال وربيبه السابق الذي ينتمي إلى فرع مختلف من الرزيقات، من أجل إنشاء قوات الدعم السريع في عام 2013. وفي السنوات التالية، قاتلت قوات الدعم السريع ضد قوات هلال، مما أدى إلى تعميق التنافس بين الرجلين.

قدمت الحكومة السودانية السابقة موسى هلال وأنصاره إلى محكمة عسكرية في عام 2017، بزعم مهاجمته القوات الحكومية وارتكاب جرائم ذات صلة في دارفور. وقد أحاطت الكثير من المخاوف باحتجاز هلال، بما في ذلك احتجاز السلطات له في مكان مجهول لفترة من الوقت ومنعه من الاتصال بمحاميه. في عام 2021، صدر عفو عن موسى هلال وأُطلِق سراحه، وفقاً لما قيل إنه

اتفاق قبلي بين هلال وحميدتي الذي كان في ذلك الوقت نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي.

مع تصاعد التوترات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الأشهر الأخيرة، يبدو أن القوات المسلحة السودانية والأجهزة الأمنية ذات الصلة بذلت جهوداً منسقة لتحقيق التعادل مع قوة حميدتي من خلال التجنيد من بين عشيرة موسى هلال. وورد أن قوات الدعم السريع سعت أيضاً إلى التجنيد من بين هذه المجموعات نفسها. بيد أن هذه التحركات واجهت مقاومة في المجتمع المحلي، حيث كان هناك قلق من أن يؤدي هذا التجنيد إلى اندلاع قتال قبلي جديد. على سبيل المثال، ندد زعيم قبيلة الرزيقات، محمود ماديبو، بحملة التجنيد هذه في مارس.

رغم التزام موسى هلال نفسه بالصمت حيال حملة التجنيد، إلا أن هناك شائعات تقول أنه كان على اتصال بالمخابرات العسكرية في الفترة التي سبقت اندلاع أعمال العنف في أبريل. ويُزعم أن هلال كُلّف بالتحدث مع أسرى الحرب التابعين لقوات الدعم السريع لتشجيعهم على الانشقاق والانضمام إلى صفوف القوات المسلحة السودانية. وليس واضحاً ما الذي نوقش، لكن من المحتمل أن تكون القوات المسلحة السودانية تحاول إقناع هلال بالقتال ضد حميدتي.

5. ردود الفعل الدولية: عقوبات ومفاوضات

مع دخول القتال في السودان أسبوعه الرابع، تنطلق "مفاوضات تمهيدية" في جدة. ولا يبدو أن أي من الطرفين يميل على وجه التعيين إلى التوصل إلى اتفاق، حيث يستمر القتال ويقتصر جوهر المفاوضات على وقف إطلاق النار وفتح الممرات الإنسانية. ويتحسس الفاعلون الدوليون نفوذهم لتغيير هذه الديناميكيات، كما تدعو بعض منظمات وخبراء الدعوة هؤلاء الفاعلين إلى النظر في استخدام العقوبات بوصفها أداة مناسبة.

دعا سليمان بلدو، مؤسس المرصد السوداني للشفافية والسياسات، كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الدولية إلى فرض عقوبات ليس فقط على القادة الأفراد وإنما أيضاً على شبكاتهم الاقتصادية. ورغم من أن الكثيرين في السودان يعارضون العقوبات بسبب عدم كفاءتها والعواقب السلبية التي ترتبت على الجولات السابقة من العقوبات، يجادل بلدو بأن العقوبات التي تستهدف بشكل محدد الأهداف الثمينة في شبكات الشركات التابعة للقوات المسلحة السودانية والأصول الخاصة لقادة قوات الدعم السريع (أي جواهر التاج) يمكن أن تكون أكثر نجاحاً وقادرة على تغيير حسابات الأطراف المتحاربة. وقد طرح المعهد الهولندي للشؤون الخارجية (كلينجيندال) والباحث في شؤون السودان علي فيرجي حججاً مماثلة.

طرح مستشار كبير سابق في وزارة الخارجية الأمريكية عمل مع المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان خطة مختلفة قليلاً لفرض العقوبات حيث دعا إلى فرض عقوبات أولاً على أصول قوات الدعم السريع، مع الاحتفاظ بإمكانية فرض عقوبات على القوات المسلحة السودانية إذا رفضوا تسليم السلطة إلى المدنيين كما وعدوا. يعتمد هذا النهج المتسلسل على الحجة القائلة بأن هناك بالفعل اختلالاً في توازن القوى يمكن تسريعه لضمان التعجيل بنهاية النزاع، لكنه يخاطر بالظهور كأنه نهج يحابي أحد جانبي النزاع.

فرض أمر تنفيذي أمريكي، في 4 مايو، عقوبات على الأفراد الذين يزعزعون استقرار السودان ويقوضون انتقاله إلى الديمقراطية، لكنه لم يذكر اسم أي شخص. وليس واضحاً متى تسمي السلطات الأمريكية أي شخص، ولا كيف ستكون استراتيجيتها إذا

فعلت ذلك. ومهما كانت هذه الاستراتيجية، واضح أنه لا يُرجّح أن تكون فعالة ما لم تُبذل جهود لتعزيز الإجماع في المجتمع الدولي واستكمال العقوبات بإجراءات دبلوماسية وعملية أخرى كجزء من استراتيجية أوسع.

للاطلاع على المزيد من المنظمات الشريكة:

المرصد السوداني للشفافية والسياسات

سجّل هنا لتلقي نشرة المركز

- الحاجة إلى تحرك عاجل من أجل منع انزلاق السودان إلى حرب أهلية، أبريل 2023
- عملية سياسية يخنقها الحصار، أبريل 2023
- نشرة المرصد السوداني للشفافية والسياسات، العدد الثالث، 23 مارس 2023

شبكة عاين

تابع عاين على اليوتيوب والفيس بوك وتويتر

- هدنة للفاشر، تنفس صُعَداء للأطباء، 24 أبريل 2023
- المواجهات بين قوات الأمن في تتواصل السودان والمواطنون يحاولون الفرار، 20 أبريل 2023
- محنة طلاب الخرطوم الواقعين في مصيدة الرصاص، 20 أبريل 2023

Email: info@alifcrosscultural.com